



أسعار النفط ستبقى مرتفعة

ملخص

- رغم أن بيانات أوبك تشير إلى نمو الطلب العالمي على النفط بنسبة جيدة، بلغت 5,3 بالمائة، على أساس سنوي، في الربع الأول لعام 2022، لكن المنظمة خفضت مؤخراً تقديراتها لنمو الطلب على النفط في عام 2022 ككل بنسبة 12 بالمائة (شكل 1). كذلك، تجدر الإشارة إلى أن التوقعات الحالية لأوبك بشأن طلب النفط لم تعتمد فقط على افتراض أن النزاع المسلح في أوكرانيا لن يتفاقم، بل إن حدته ستخف في النصف الثاني من العام.
- من ناحية أخرى، وفيما يتعلق بجانب العرض، تشير بيانات الربع الأول لعام 2022، إلى أن تحالف أوبك وشركائها وجد صعوبة في تحقيق مستويات الإنتاج المستهدفة المتفق عليها. بالنظر إلى المستقبل، ستصبح المصاعب بشأن المحافظة على الإنتاج عند المستويات المستهدفة أكثر تعقيداً، لأن العقوبات الاقتصادية، زائداً العقوبات الطوعية، إضافة إلى انتهاء أجل العقود طويلة الأجل مع العديد من الشركات الغربية، ستؤدي جميعها إلى تراجع حاد في إنتاج النفط الروسي.
- مع ذلك، هناك عدد من التطورات الجارية حالياً ستخفف من مخاطر حدوث زيادات كبيرة في أسعار النفط في المدى القريب. تشمل هذه التطورات: (1) تأثير طلب النفط في الصين نتيجة لتجديد عمليات الإغلاق المرتبطة بكوفيد-19، و (2) المخاطر العامة المتصلة بانخفاض الطلب على النفط نتيجة لتباطؤ نمو الاقتصاد العالمي، و (3) الإفراج عن 240 مليون برميل من النفط من الاحتياطي الاستراتيجي للدول الأعضاء في وكالة الطاقة الدولية خلال الشهور الست القادمة.
- رغم ذلك كله، من الواضح أن الوضع السياسي بشأن الصراع الروسي-الأوكراني لا يزال متقلباً. والحال كذلك، فإن خطر حدوث تحول جذري في الأحداث يؤدي إلى ارتفاع مفاجئ في أسعار النفط (كفرض عقوبات مباشرة على النفط والغاز الروسيين من قبل الاتحاد الأوروبي)، لا يزال ممكناً جداً.
- آخذين جميع العوامل المشار إليها أعلاه في الاعتبار، عدلنا تقديراتنا لأسعار خام برنت لعام 2022 ككل برفعها إلى 102 دولاراً للبرميل، لكن، في الوقت نفسه، نقر بأن المخاطر لا تزال تميل إلى الاتجاه الصعودي.

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على:

راجا أسد خان

كبير الاقتصاديين ورئيس قسم الأبحاث

rkhan@jadwa.com

الإدارة العامة:

الهاتف +966 11 279-1111

الفاكس +966 11 279-1571

صندوق البريد 60677، الرياض 11555

المملكة العربية السعودية

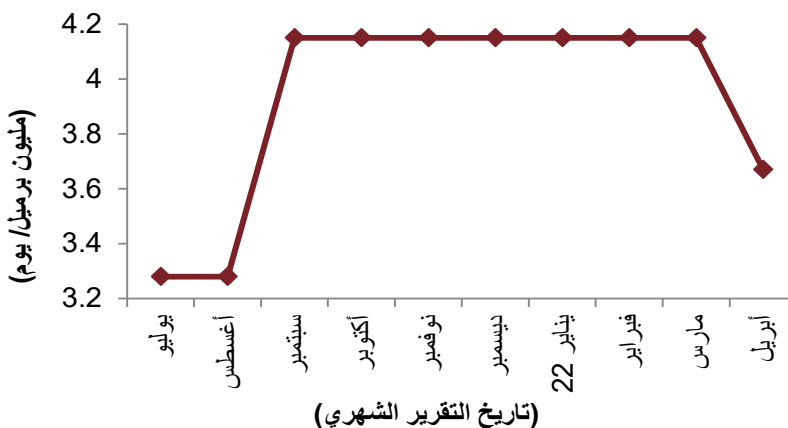
www.jadwa.com

جدوى للاستثمار شركة مرخصة من قبل هيئة السوق المالية لأداء أعمال الأوراق المالية بموجب ترخيص رقم 37/6034

للاطلاع على أرشيف الأبحاث لشركة جدوى للاستثمار، وللتسجيل للحصول على الإصدارات المستقبلية يمكنكم الدخول إلى موقع الشركة:

<http://www.jadwa.com>

شكل 1: توقعات أوبك الحالية والتاريخية لنمو الطلب على النفط عام 2022 في التقارير الشهرية المقابلة



**مخاطر كبيرة بخصوص ميل الطلب على النفط باتجاه التزول:**

تشير بيانات أوبك إلى نمو الطلب العالمي على النفط بنسبة جيدة، بلغت 5,3 بالمائة، على أساس سنوي، أو 5 مليون برميل يومياً، في الربع الأول لعام 2022. مع ذلك، واتساقاً مع توقعات أوبك (الرجاء الاطلاع على تقريرنا السابق [تطورات سوق النفط](#)) تراجع الطلب على النفط بنسبة 1,2 بالمائة (1,2 مليون برميل يومياً) على أساس ربعي خلال الربع الأول من العام. بالنظر إلى المستقبل، زاد عدم اليقين بشأن الاقتصاد العالمي بشدة مع اندلاع الصراع بين روسيا وأوكرانيا. وقد انعكس عدم اليقين هذا على أحدث تقديرات أوبك، التي خفضت النمو السنوي لطلب النفط لعام 2022 ككل بنسبة 12 بالمائة، ليصل إلى 3,67 مليون برميل في اليوم، رغم أن المنظمة لا تزال تتوقع أن يسجل الطلب على النفط أعلى مستوى له على الإطلاق، عند 102,8 مليون برميل يومياً في الربع الرابع 2022 (شكل 2). من المهم الإشارة إلى أن التوقعات الحالية لأوبك بشأن الطلب على النفط ليست مبنية فقط على افتراض أن الصراع المسلح في أوكرانيا لن يتفاقم، بل سيخف في النصف الثاني من العام. في الحقيقة، وكما تعترف أوبك نفسها (فيما يتعلق بتوقعاتها لنمو الاقتصاد العالمي)، من المقدر أن تكون هناك مخاطر كبيرة إزاء حدوث المزيد من الانخفاض للطلب، خاصة في حال استمرار الوضع الحالي (أو ربما تفاقمه) في النصف الثاني من عام 2022. في الوقت نفسه، هناك مخاطر تنمى في الصين إزاء الطلب على النفط، حيث تسبب موجة أخرى من عمليات الإغلاق المتصلة بكوفيد-19 في عدد من المناطق في زيادة مشاكل سلاسل التوريد العالمية المضطربة أصلاً ومخاطر انخفاض واردات النفط الصينية (شكل 3).

تراجع إنتاج النفط الروسي:

منذ اندلاع الصراع الروسي-الأوكراني في أواخر فبراير، كان هناك تأثير كبير على أسعار مجموعة من السلع، شملت القمح والنفط والغاز الطبيعي. لم تستهدف الجولة الأساسية من العقوبات الغربية ضد روسيا صراحة صادرات الطاقة، لكن، ومع تفاقم الصراع، اتخذت الولايات المتحدة قراراً أحادياً بحظر جميع صادرات النفط والغاز الروسية. تماشياً مع ذلك، ورغم عدم وجود عقوبات من طرف الاتحاد الأوروبي على النفط الروسي، هناك عدد من شركات النفط العالمية باعته بعض أصول الطاقة وأوقفت شراء الخام الروسي في السوق الفورية طواعية. الآن بدأ تأثير العقوبات الاقتصادية إضافة إلى العقوبات الطوعية يظهر في الأرقام الروسية لإنتاج النفط، حيث تشير بيانات غير رسمية مطلع أبريل إلى انخفاض إنتاج النفط الروسي إلى حوالي 10,3 مليون برميل يومياً، مقابل 11 مليون برميل يومياً في الربع الأول 2022.

بالنظر إلى المستقبل، رغم أن التقديرات الروسية الرسمية تشير إلى أن النفط الخام الروسي سيتراجع بنسبة 4-5 بالمائة، على أساس شهري، في أبريل (مقارنة بـ 11 مليون برميل يومياً في مارس)، يرجح حدوث

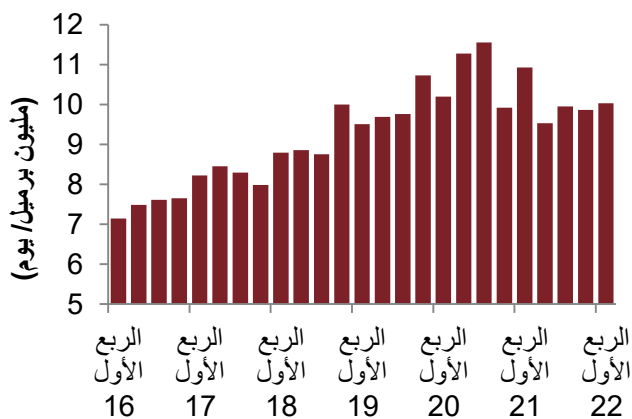
زاد عدم اليقين بشأن الاقتصاد العالمي بشدة مع اندلاع الصراع بين روسيا وأوكرانيا.

عدم اليقين هذا انعكس على أحدث توقعات أوبك، التي خفضت النمو السنوي لطلب النفط لعام 2022 ككل بنسبة 12 بالمائة.

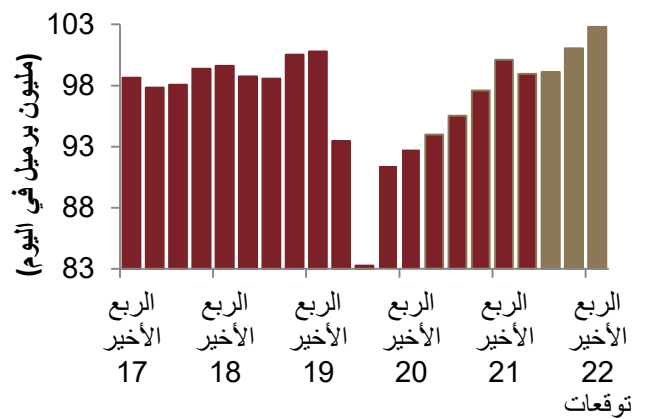
الآن بدأ تأثير العقوبات الاقتصادية، إضافة إلى العقوبات الطوعية، يظهر في الأرقام الروسية لإنتاج النفط...

...ويرجح حدوث تراجع أكثر حدة، تماشياً مع انتهاء أجل العقود طويلة الأجل لكثير من الشركات الغربية مع موردين روس.

شكل 3: واردات النفط الصينية (المتوسط الربعي)



شكل 2: الطلب العالمي على النفط (المتوسط الربعي)



تراجعات أكثر حدة، تماشياً مع انتهاء أجل العقود طويلة الأجل لكثير من الشركات الغربية مع موردين روس. وفي الحقيقة، تتوقع وكالة الطاقة الدولية تراجع إنتاج النفط الروسي بمتوسط 1,5 مليون برميل يومياً في أبريل، والذي سيرتفع إلى 3 مليون برميل يومياً في مايو (شكل 4، نص مظلّل 1).

نص مظل 1: الصادرات الروسية صامدة

رغم أن العقوبات الطوعية الأوروبية أدت إلى تراجع في كمية النفط الواردة إلى شبكة الأنابيب الروسية (حيث تم تصدير نحو 1 مليون برميل من النفط يومياً إلى أوروبا عبر الأنابيب قبل الصراع)، لكن الصادرات النفطية عبر البحر إلى آسيا صامدة حتى الآن. وتشير أحدث البيانات الشهرية الكاملة، إلى أنه برغم وجود تراجع في صادرات النفط الروسية في فبراير، لكن هذا الوضع انقلب خلال مارس، ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى زيادة المشتريات من طرف الصين (لمزيد من التفاصيل، يمكنكم الاطلاع على تقريرنا [الموجز البياني للاقتصاد السعودي](#) لشهر أبريل). يبدو أن خفضاً حاداً في أسعار خام الأورال (مرجع لتسعير النفط الروسي) مقابل خام برنت (شكل 5)، قد شجع على زيادة المشتريات الفورية من مشترين آسيويين انتهائين. بالنظر إلى المستقبل، يجب أن نتنظر لنرى كيف ستصمد صادرات النفط إلى الصين في ظل عمليات الإغلاق المرتبطة بكوفيد-19 في المدى القريب، ولكن بعد ذلك، على الأرجح سيبقى استمرار الخفض الحاد في أسعار نفط الأورال في المستقبل المنظور، هو المحفز لمشتريات النفط الروسي.

في غضون ذلك، شجع خفض حاد في أسعار خام الأورال (مرجع لتسعير النفط الروسي) مقابل خام برنت، قد شجع على زيادة المشتريات الفورية من قبل مشترين آسيويين انتهازيين.

بالنظر إلى المستقبل، على الأرجح سيواصل الخفض
الحاد في أسعار النفط الأورال تحفيز مشتريات النفط
الروسي في المستقبل المنظور.

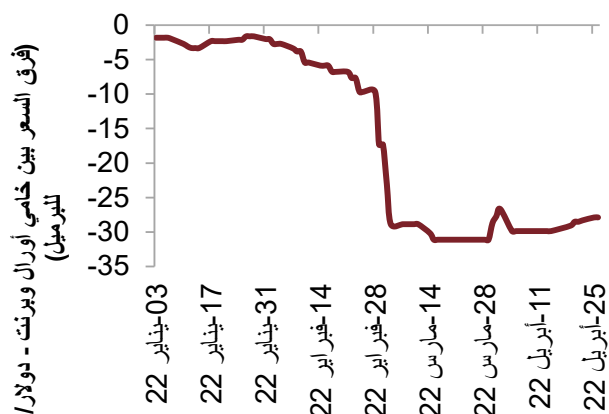
من ناحية أخرى، في جانب العرض، كشفت بيانات الربع الأول 2022 أن تحالف أوبك وشركائها كافحوا لتحقيق مستويات الإنتاج المستهدفة المتفق عليها.

بالنظر إلى المستقبل، ستصبح المصاعب بشأن المحافظة على الإنتاج عند المستويات المستهدفة أكثر تعقيداً.

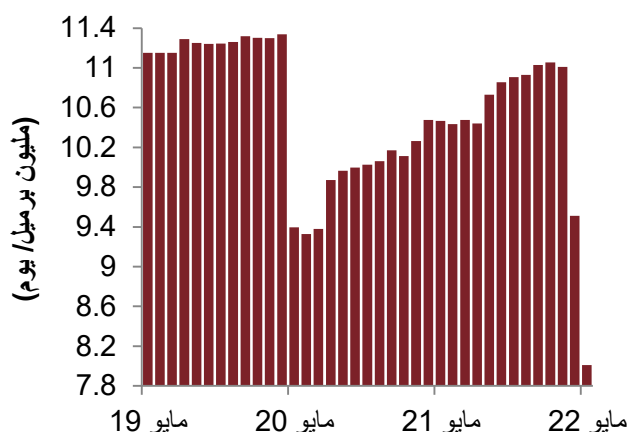
إنتاج النفط لدى أولئك شركائنا يحد صعوبة في المحافظة على المستويات المتفق عليها:

تشير بيانات الربع الأول لعام 2022، إلى أن أوبك وشركائها كافحوا لتحقيق مستويات الإنتاج المستهدفة المتفق عليها، حيث أنتج الحلف نحو 38 مليون برميل يومياً في المتوسط خلال الربع، ما يقل بنسبة 3 بالمائة تقريباً (أو 1,2 مليون برميل يومياً) عن المستوى المستهدف. وتشير تفاصيل ذلك الإنتاج، إلى أن إنتاج أربع دول أفريقية (غينيا الاستوائية، وأنجولا، والكونجو، ونيجيريا) وماليزيا جاء أقل بكثير عن المستويات المستهدفة. بالنظر إلى المستقبل، يرجح أن تتواصل صعوبات الحفاظ على الإنتاج عند المستويات المتفق عليها لدى أوبك وشركائها بسبب العوامل التالية: (1) مشاكل هيكلية بشأن تراجع الإنتاج في المدى المتوسط من الدول الأفريقية المذكورة أعلاه وماليزيا (للمزيد، يمكنكم الاطلاع على تقريرنا السابق حول [تطورات أسواق النفط](#))، (2) التراجع المتوقع في إنتاج النفط الروسي خلال الشهر القليل القادم، (3) المخاطر الأخيرة المتصلة بإمدادات النفط الليبي، حيث أعلنت المؤسسة الوطنية للنفط الليبية مؤخراً حالة القوة القاهرة بسبب عدم الاستقرار السياسي. وفي الوقت نفسه، كذلك تتضاءل الطاقة الاحتياطية القابلة للاستخدام لدى أوبك وشركائها، على أساس شهري. في نهاية الربع الأول 2022 بلغت الطاقة الاحتياطية 3 مليون برميل يومياً (مع وجود الغالبية العظمى منها في دول

شكل 5: ... لكن استمرار الخفض الكبير في أسعار خام الأورال سيساعد على صمود صادرات النفط الروسية



شكل 4: تتوقع وكالة الطاقة الدولية تراجع إنتاج النفط الروسي بصورة حادة خلال الشهور القادمة...





الخليج). بالنظر إلى المستقبل، وفقاً لمستويات الإنتاج المستهدفة المتفق عليها، هذه الطاقة ستراجع إلى نحو 1,9 مليون برميل يومياً بنهاية الربع الثاني 2022.

إنتاج النفط الأمريكي سيسجل مستويات قياسية عام 2023:

وفقاً لإدارة معلومات الطاقة (الأمريكية)، ارتفع إنتاج النفط الأمريكي بنسبة 8 بالمائة، على أساس سنوي، في الربع الأول لعام 2022، ليصل إلى متوسط 11,5 مليون برميل يومياً، ولكنه تراجع بنسبة 1 بالمائة، على أساس ربعي. بالنظر إلى المستقبل، يبدو أن إدارة معلومات الطاقة لا تتوقع زيادة كبيرة في أسعار النفط يكون لها تأثير ملحوظ على إنتاج النفط الأمريكي. ويتضح ذلك من حقيقة أنه على الرغم من أن تقديرات الوكالة الحالية لعام 2022 ككل لأسعار خام غرب تكساس الوسيط، تبلغ تقريباً ضعف ما كانت عليه في العام الماضي (عند متوسط 98 دولاراً للبرميل)، إلا أنها عدلت تقديراتها لإنتاج النفط الأمريكي برفعه فقط بنسبة 4 بالمائة (أو 410 ألف برميل في اليوم) خلال نفس الفترة، ليصل متوسطه إلى 12 مليون برميل يومياً. مع ذلك، فإن إعلان الإدارة الأمريكية مؤخراً البدء بفرض رسوم على الشركات التي لا تستخدم تصاريحها لإنتاج النفط في الأراضي الفيدرالية، ربما يؤدي إلى زيادة إنتاج النفط في المدى القريب (شكل 6).

بالنظر إلى فترة أبعد، عام 2023، الآن تتوقع إدارة معلومات الطاقة زيادة كبيرة في الإنتاج الأمريكي، بنسبة 8 بالمائة، على أساس سنوي، ليصل إلى متوسط 12,95 مليون برميل في اليوم (وهو أعلى مستوى على الإطلاق)، رغم أن الوكالة تتوقع متوسط أسعار أقل لخام غرب تكساس، عند 87 دولاراً للبرميل، العام القادم.

توقعات أسعار النفط:

قفزت أسعار خام برنت بنسبة 29 بالمائة، على أساس ربعي (ليصل متوسطها إلى 103 دولاراً للبرميل) في الربع الأول لعام 2022، وهو أعلى متوسط ربعي لها منذ الربع الثالث لعام 2014، وحالياً تتداول عند حوالي 100 دولار للبرميل.

بالنظر إلى المستقبل، يرجح أن تبقى أسواق النفط تحت الضغط، نتيجة لتراجع إنتاج الخام الروسي بصورة حادة خلال الشهور القادمة. وهذا الأمر سيضيف مخاوف رئيسية بشأن قدرة تحالف أوبك وشركائها على رفع الإنتاج إلى المستويات المستهدفة، وهو أمر أصبح بالفعل موضع شك قبيل اندلاع الصراع الروسي- الأوكراني. لكن مقابل ذلك، هناك عدد من التطورات تقلل في الوقت الحالي من مخاطر حدوث زيادات كبيرة في أسعار النفط في المدى القريب. تشمل هذه التطورات: (1) تأثر طلب النفط في الصين نتيجة لتجديد عمليات الإغلاق المرتبطة بكوفيد-19، و (2) المخاطر العامة المتصلة بانخفاض الطلب على النفط نتيجة لتباطؤ نمو الاقتصاد العالمي، و (3) الإفراج عن 240 مليون برميل من النفط

إعلان الإدارة الأمريكية مؤخراً البدء بفرض رسوم على الشركات التي لا تستخدم تصاريحها لإنتاج النفط في الأراضي الفيدرالية...

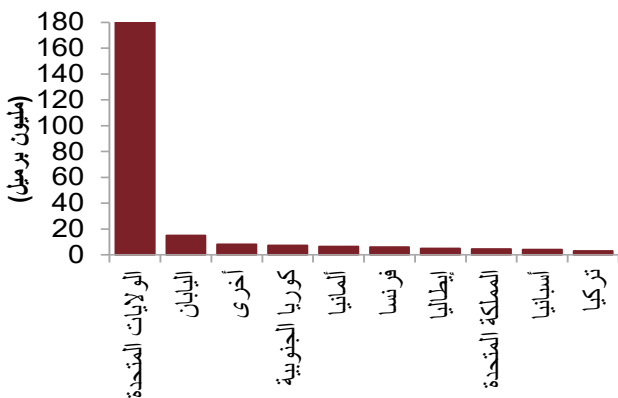
...ربما يؤدي إلى زيادة إنتاج النفط في المدى القريب.

بالنظر إلى فترة أبعد، عام 2023، الآن تتوقع إدارة معلومات الطاقة زيادة كبيرة في الإنتاج الأمريكي، بنسبة 8 بالمائة، على أساس سنوي.

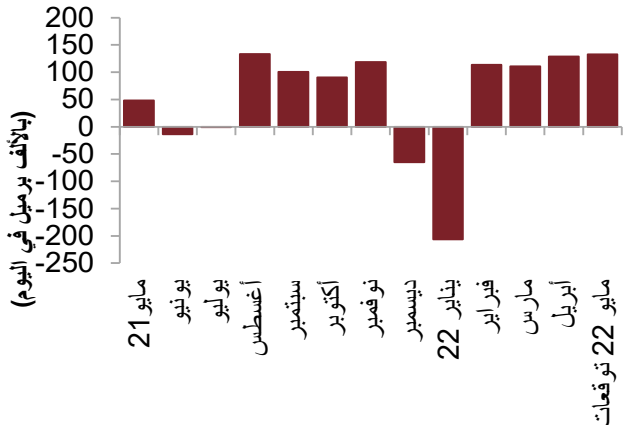
هناك عدد من التطورات تقلل في الوقت الحالي من مخاطر حدوث زيادات كبيرة في أسعار النفط في المدى القريب...

..لكن من الواضح أن الوضع السياسي بشأن الصراع الروسي- الأوكراني لا يزال متقلباً...

شكل 7: أعضاء وكالة الطاقة الدولية سيفرجون عن 240 مليون برميل من الاحتياطي الاستراتيجي للنفط خلال الشهور الست القادمة



شكل 6: ارتفاع مضطرد، على أساس شهري، في إنتاج النفط الصخري الأمريكي منذ بداية العام





(شكل 7) من الاحتياطات الاستراتيجية للدول الأعضاء في وكالة الطاقة الدولية خلال الشهور الست القادمة. رغم ذلك كله، وحيث أن الوضع السياسي بشأن الصراع الروسي-الأوكراني لا يزال متقلباً، فمن غير المستبعد حدوث تحول جذري في الأحداث (كفرض عقوبات مباشرة على النفط والغاز الروسيين من قبل الاتحاد الأوروبي)، يؤدي إلى ارتفاع مفاجئ في أسعار النفط.

أخذين جميع الظروف المشار إليها أعلاه في الاعتبار، فقد عدلنا تقديراتنا لأسعار خام برنت لعام 2022 ككل برفعها إلى 102 دولاراً للبرميل، مع ميل المخاطر إلى الاتجاه الصعودي (نص مظلّل 2).

نص مظلّل 2: تعديل الوضع المالي السعودي

على ضوء تعديلنا لأسعار خام برنت، جاء التغيير الرئيسي في تقديراتنا بشأن الاقتصاد السعودي متصلاً بالمؤشرات المالية. وهكذا، بناءً على أسعار لخام برنت عند 102 دولار للبرميل، وإنتاج للنفط الخام عند 10,5 مليون برميل يومياً كمتوسط لعام 2022 ككل، نتوقع أن يبلغ إجمالي الإيرادات النفطية للحكومة نحو 935 مليار ريال (بزيادة 66 بالمائة عن حجمها العام السابق)، مما يؤدي إلى إيرادات إجمالية بقيمة 1,3 تريليون ريال. في جانب المصروفات، وتماشياً مع النمط السائد خلال العامين الماضيين، نتوقع أن يتجاوز الإنفاق الفعلي مستوى الإنفاق المقرر في الميزانية بنسبة 5 بالمائة، مما يؤدي إلى مصروفات إجمالية بقيمة 1 تريليون ريال. واضعين في الحسبان التقديرات المعدلة للإيرادات والمصروفات، الآن نتوقع تحقيق زيادة كبيرة في فائض الموازنة، لتصل قيمته إلى 298 مليار ريال (أو 7,8 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي) في عام 2022، مقارنة بفائض عند 120 مليار ريال (3,4 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي) حسب التقديرات السابقة.

...ونتيجة لذلك، فإن خطر حدوث تحول جذري في الأحداث يؤدي إلى ارتفاع مفاجئ في أسعار النفط، لا يزال ممكناً جداً.

أخذين جميع الظروف المشار إليها أعلاه في الاعتبار، عدلنا تقديراتنا لأسعار خام برنت لعام 2022 ككل برفعها إلى 102 دولاراً للبرميل...

..لكن، في الوقت نفسه، نقر بأن المخاطر لا تزال تميل إلى الاتجاه الصعودي.

إخلاء المسؤولية

ما لم يشر بخلاف ذلك، لا يسمح إطلاقاً بنسخ أي من المعلومات الواردة في هذه النشرة جزئياً أو كلياً دون الحصول على إذن تحريري مسبق ومحدد من شركة جدوى للاستثمار.

البيانات الواردة في هذا التقرير تم الحصول عليها من "ساما"، وزارة المالية السعودية، إدارة معلومات الطاقة (الأمريكية)، وكالة الطاقة الدولية، وإيكون، ومبادرة البيانات المشتركة للدول المنتجة للنفط (جودي)، ومجلة "انيري جي انتليجنس"، وأوبك، ما لم تتم الإشارة بخلاف ذلك.

لقد بذلت شركة جدوى للاستثمار جهداً كبيراً للتحقق من أن محتويات هذه الوثيقة تتسم بالدقة في كافة الأوقات. حيث لا تقدم جدوى أية ضمانات أو ادعاءات أو تعهدات صريحة كانت أم ضمنية، كما أنها لا تتحمل أية مسؤولية قانونية مباشرة كانت أم غير مباشرة أو أي مسؤولية عن دقة أو اكتمال أو منفعة أي من المعلومات التي تحتويها هذه النشرة. لا تهدف هذه النشرة إلى استخدامها أو التعامل معها بصفة أنها تقدم توصية أو خيار أو مشورة لاتخاذ أي إجراء/إجراءات في المستقبل.



البيانات الأساسية

2023 توقعات	2022 توقعات	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	
الناتج الإجمالي الاسمي									
3,694	3,839	3,126	2,638	3,014	3,062	2,582	2,419	2,454	(مليار ريال سعودي)
985	1,024	834	703	804	817	689	645	654	(مليار دولار أمريكي)
-3.8	22.8	18.5	-12.5	-1.6	18.6	6.8	-1.4	-13.5	(معدل التغير السنوي)
الناتج الإجمالي الفعلي									
									(معدل التغير السنوي)
2.0	15.5	0.2	-6.7	-3.3	2.3	-3.1	3.6	5.3	القطاع النفطي
4.8	3.4	6.1	-3.4	3.2	-3.2	1.6	0.3	3.5	القطاع الخاص غير النفطي
1.0	1.0	1.5	0.2	1.5	3.5	0.3	0.2	2.3	القطاع الحكومي
3.1	7.7	3.2	-4.1	0.3	2.5	-0.7	1.7	4.1	معدل التغير الكلي
المؤشرات النفطية (متوسط)									
85	102	71	42	66	71	54	43	52	خام برنت (دولار/برميل)
10.7	10.5	9.1	9.2	9.8	10.3	10.0	10.4	10.2	الإنتاج (مليون برميل/يوم)
مؤشرات الميزانية العامة									
									(مليار ريال سعودي)
1151	1300	965	782	926	906	692	519	616	إيرادات الدولة
941	1003	1,039	1,076	1,059	1,079	930	936	1,001	منصرفات الدولة *
210	298	-74	-294	-133	-173	-238	-417	-385	الفائض/العجز المالي
5.7	7.8	-2.4	-11.1	-4.4	-5.7	-9.2	-17.2	-15.7	(كنسبة من الناتج الإجمالي)
938	938	937	854	678	560	443	317	142	الدين العام المحلي
25.4	24.4	30.0	32.4	22.5	18.3	17.1	13.1	5.8	(كنسبة من الناتج الإجمالي)
المؤشرات النقدية (متوسط)									
2.0	2.4	3.1	3.4	-2.1	2.5	-0.8	2.1	1.2	التضخم (معدل التغير السنوي)
2.75	2.00	0.75	0.75	2.25	3.0	2.0	2.0	2.0	سعر الإقراض الأساسي لمؤسسة النقد (نسبة مئوية سنوية)
مؤشرات التجارة الخارجية									
									(مليار ريال سعودي)
295	342	206	120	201	232	171	137	153	عائد صادرات النفط
376	419	280	174	262	294	222	184	204	عائد الصادرات الإجمالي
153	157	142	126	140	126	123	128	159	الواردات
223	262	138	48	121	169	98	56	44	الميزان التجاري
117	146	56	-23	38	72	10	-24	-57	ميزان الحساب الجاري
11.9	14.3	6.7	-3.2	4.8	8.8	1.5	-3.7	-8.7	(كنسبة من الناتج الإجمالي)
664	581	455	454	500	497	496	536	616	الاحتياطي الرسمي من الموجودات الأجنبية
المؤشرات الاجتماعية والسكانية									
36.3	35.8	35.4	35.0	34.2	33.4	32.6	31.7	31.0	تعداد السكان (مليون نسمة)
10.4	10.7	11.0	12.6	12.0	12.7	12.8	12.5	11.5	معدل بطالة السعوديين (فوق سن 15، نسبية مئوية)
27,158	28,597	23,557	20,089	23,485	24,438	21,114	20,318	21,095	متوسط دخل الفرد (دولار أمريكي)

المصدر: توقعات شركة جدوى للأعوام 2022 و2023، الهيئة العامة للإحصاء لأرقام الناتج الإجمالي والمؤشرات السكانية. البنك المركزي السعودي للمؤشرات النقدية ومؤشرات التجارة الخارجية. وزارة المالية لمؤشرات الميزانية. ملحوظة: * تشمل المصروفات الحكومية للعام 2016 مبلغ 105 مليار ريال عبارة عن مدفوعات مستحقة عن الأعوام الماضية.